ه-الاميةوضعف الوعي السياسي.

كان من آثار بقاء البلاد العربية مئات وعشرات السنين تحت الحكم الأجنبي قبل أن تنال استقلالها، وإهمال الدول التي حكمتها كل مصلحة من مصالح الشعوب التي حكموها، بقاء الأغلبية في كل قطر عربي تعاني من الأمية والجهل

وبالرغم من المساعي التي بذلتها الأقطار العربية بعد الاستقلال في مكافحة الأمية وتعليم الكبار، وتبذلها جامعة الدول العربية عن طريق جهازها المتخصص بهذا الشأن، ما زالت نسبة الأميين من مجموع السكان في كل قطر عربي عالية.

وكان من نتائج بقاء الأغلبية في الأقطار العربية منذ عشرات السنين لا تعرف القراءة، وعدم قيام وسائل الإعلام المسموعة بتوعية المواطنين بحقوقهم، وعدم وجود ممارسات ديمقراطية سابقة في أكثر الأقطار العربية، كان من نتائج ذلك ان بقيتً الأغلبيات في هذه الأقطار غير واعية وعياً كاملاً، وأكثر من ذلك فإن الأغلبيات في الأقطار العربية بسبب ضعف وعيها السياسي والاجتماعي ولطول ما تعرضت له من حكم مطلق وظلم منذ قرون، ألف الناس في بعض أقطارنا العربية في عهود معينة، الحكم المطلق والظلم، وأصبحا مألوفين في حياتهم، وربما جزءاً منها، وحيث كانت

الأغلبيات في حالة مستمرة من الحرمان لم تمارس الحقوق والحريات فإنها لم تفتقدها عندما لم تجدها، وإذا افتقدتها فإنها تستطيع الحصول عليها.

5- عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها.

ان أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون، ولكن البعض منهم غير متفق على مضمون الديمقراطية ولا يمارس بعضهم الديمقراطية على أرض الواقع. على أي مستوى من المستويات فالديمقراطية ما زالت شعاراً يفتقر إلى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها.

كما ان ممارستها في تنظيمات المجتمع المدني يشوبها الكثير من أوجه النقص وقد أدى غموض مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها إلى صعوبات في تحقيقها.

صفة الديمقراطية

هناك عدد من المبادئ يجب على الدول المعاصرة ان تأخذ بها لاكتساب صفة الديمقراطية:

أولاً: أن لا يكون في الدولة الديمقراطية من حيث النص وعلى أرض الواقع سيادة لفرد أو لقلة من الناس على الشعب.

ثانياً: الأخذ بمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات السياسية والقانونية على الأقل.

ثالثاً: التوافق على شرعية دستور ديمقراطي.

والدستور الديمقراطي **هو تعاقد مجتمعي متجدد وليس منحة أو مكرمة.**

كما لابد للدستور الديمقراطي من أن يرتكز **على أركان عامة مشتركة** من حيث النص والتطبيق على الواقع. ومنها:

أ-**الشعب مصدر السلطات.**

ب- **سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.**

ج-**عدم الجمع بين السلطات الثلاثة في يد شخص أو مؤسسة واحدة.**

د- **ضمان ممارسة الحريات العامة.**

و- **تداول السلطة وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة.**

ومن الجدير بالذكر ان تلك المبادئ والمؤسسات والآليات هي ضوابط رسمية وقانونية على الممارسة الديمقراطية، تتوقف أهميتها وفعاليتها على حقيقة تطبيقها على أرض الواقع.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتطلب استقرار العمل بنظام الحكم الديمقراطي وجود قناعات لدى التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب المواطن، بإمكانية تطبيقه وإيماناً بأهمية ذلك.

ولابد لتلك القناعات وذلك الإيمان من النمو، وإن يترسخ في النفوس إلى جانب النصوص تدريجياً. هذا حتى تصبح الممارسة الديمقراطية خلقاً حميداً.

والديمقراطية قيمة اجتماعية يضبطها وعي اجتماعي ومجتمع مدني فاعل ورأي عام مستنير، نستطيع جميعاً أن نرتقي بالممارسة الديمقراطية عبر عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة، من الشكل إلى المضمون الذي يكرس أسلوب الشفافية والصدق ويعود جميع أطراف العملية الديمقراطية على تداول الرأي بشأن،وأخذ مصالح الآخرين بإنصاف قبل اللجوء إلى التصويت على القرارات وتحديد الخيارات العامة من قبل المفوضين بذلك.